الأمم المتحدة

A/58/159

الجمعية العامة

Distr.: General
16 July 2003
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والخمسون

البند ١٠٨ من القائمة الأولية*

التنمية الاجتماعية بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية

تقرير الأمين العام

موجز

أُعِدَّ هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ٥٦/١١٤ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، المعنون ''دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية''. والذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثامنة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

ويتكون التقرير من مقدمة وفرعين. ويتحدث الفرع الأول عن التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٦/١١٤، مع إشارة خاصة إلى الأنشطة المضطلع بها لتهيئة بيئة داعمة لتطوير التعاونيات ومساهمة التعاونيات، في جملة أمور، في القضاء على الفقر وخلق فرص العمل المنتج للجميع وتعزيز الاندماج الاجتماعي.

ويعرض الفرع الثاني بعض الملاحظات الختامية إلى جانب موجز بمقترحات لتعزيز تطوير التعاونيات وبيئة داعمة لتطويرها.

* A/58/50/Rev.1 و Corr.1.

180803 180803 03-43034 (A)

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١-٢	٣
ثانيا -	تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٦/١١٤	٣-٨٥	٣
ألف -	الدول الأعضاء	٣-٦٤	٣
١ -	القضاء على الفقر وخلق فرص العمل والاندماج الاجتماعي	٣-١٨	٣
٢ -	التشريعات والبيئة الدائمة ومشروع المبادئ التوجيهية الذي يرمي إلى تهيئة بيئة داعمة لتطوير التعاونيات	١٩-٣٩	٦
٣ -	التدريب والتعليم والممارسات الجيدة	٤٠-٥٥	١٠
٤ -	البيانات المتعلقة بالتعاونيات	٥٦-٦٤	١٣
باء -	الوكالات والمنظمات	٦٥-٧٨	١٥
جيم -	اليوم الدولي للتعاونيات	٧٩-٨٥	١٩
ثالثا -	استنتاجات ومقترحات لمواصلة العمل	٨٦-٨٧	٢٠

أولا – مقدمة

١ – يستجيب هذا التقرير لقرار الجمعية العامة ١١٤/٥٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ المعنون ''دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية'' الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثامنة والخمسين تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار. وفي القرار ذاته، لفتت الجمعية العامة انتباه الدول الأعضاء إلى مشروع المبادئ التوجيهية الرامية إلى تهيئة بيئة داعمة لتطوير التعاونيات (A/56/73-E/2001/68؛ المرفق) لكي تأخذها الدول بعين الاعتبار في وضع أو تنقيح سياساتها الوطنية المتعلقة بالتعاونيات.

٢ – وأُرسِلَ استبيان إلى جميع الدول الأعضاء التماسا لمعلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١١٤/٥٦. ويستند هذا التقرير إلى الردود الواردة من ٢٧ وكالة حكومية[١]. وأُحيلت نسخة أقصر من الاستبيان إلى المنظمات الدولية المعنية والوكالات المتخصصة والتحالف التعاوني الدولي، ووردت ثمانية ردود عليها[٢].

ثانيا – تنفيذ قرار الجمعية العامة ١١٤/٥٦

ألف – الدول الأعضاء

١ – القضاء على الفقر وخلق فرص العمل والاندماج الاجتماعي

٣ – أفادت الحكومات بصورة عامة عن دعمها المتواصل لتطوير التعاونيات وإدراكها لدور التعاونيات في التنمية الاجتماعية ومساهمتها في بلوغ أهدافها، لا سيما القضاء على الفقر وخلق فرص العمل المنتج للجميع وتعزيز الاندماج الاجتماعي. ويرد موجز لتجربة دول أعضاء مختارة أدناه.

٤ – في كمبوديا، وضع عدد من الإدارات الاتحادية مبادرات تعاونية لتعزيز أهدافها، وشملت هذه المبادرات توفير أموال إنمائية لاختبار استخدام نموذج التعاونيات العمالية لخلق الوظائف. والحكومة بصدد النظر في اعتماد النموذج التعاوني فيما يتعلق بتقديم خدمات الرعاية الصحية والرعاية المترلية.

٥ – وفي كندا، تهدف مبادرة تطوير التعاونيات ومدتها خمس سنوات إلى تعزيز قدرة القطاع التعاوني على مساعدة الناس في إقامة التعاونيات وإلى إجراء البحوث والاختبارات فيما يتعلق بالتطبيقات الابتكارية للنموذج التعاوني. ومن بين أولويات هذا البرنامج الجديد تقديم المساعدة للأفراد والمجتمعات المهمشين. وتدعم مبادرة القطاع التطوعي، وهي استراتيجية اتحادية أفقية، مشروعا تعاونيا مدته سنتين يرمي إلى وضع إطار للسياسات فيما يتعلق باستخدام النموذج التعاوني في المجتمعات المنخفضة الدخل للتخفيف من وطأة الفقر.

ومن خلال البرنامج الكندي للتكيف والتنمية الريفية، تلقت المنظمات التعاونية تمويلا لتجديد قطاع التعاونيات الزراعية، بما في ذلك تنمية القدرات القيادية ورفع الوعي وإجراء دراسة للتحديات المتصلة بتوفير رؤوس الأموال. وتقدم الحكومة الاتحادية تمويلا يناهز ٢٠٠ مليون دولار كندي سنويا لما تعداده ٦٠ ٠٠٠ وحدة سكنية تعاونية بنيت من خلال برامج الإسكان الاجتماعي الاتحادية أو المشتركة بين الحكومة الاتحادية وحكومات المحافظات.

٦ - وتفيد حكومة شيلي أنها تسعى إلى تطوير اتحادات ائتمانية وتعاونيات سكنية وتعليمية فضلا عن تعاونيات زراعية، وبخاصة في قطاع صناعة الحليب. وثمة خطة تحديث ترمي إلى تحسين إدارة ومراقبة التعاونيات وإلى إعادة تشكيل إدارة التعاونيات والبحث عن مصادر جديدة للتمويل والدعم التقني لتأمين قدرة القطاع التعاوني على الاستمرار والتميُّز.

٧ - وفي الصين، شاركت المنظمات التعاونية على جميع الصعد بشكل مباشر في أنشطة الحكومة للحد من الفقر التي وفرت التدريب للفقراء وساعدتهم في إقامة تعاونيات متخصصة. وبالإضافة إلى ذلك، توفر الحكومات المحلية بيئة في مجال السياسات مؤاتية لتطوير التعاونيات في أوساط المزارعين والفقراء الحضريين والعاطلين بتوفير شروط ضريبية وائتمانية تفضيلية للتعاونيات.

٨ - وفي كولومبيا، أجرت الحكومة دراسات عن أثر الأنشطة التعاونية على القضاء على الفقر وخلق فرص العمل وتعزيز الاندماج الاجتماعي. وبمساعدة الشركاء الدوليين، شجعت الحكومة إقامة وتطوير التعاونيات، وبخاصة في أوساط المنتمين إلى الفئات الضعيفة وفي قطاعات اقتصادية محددة.

٩ - وفي قبرص، تعزز الحركة التعاونية التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر والاندماج الاجتماعي وذلك بخلق وظائف جديدة وتوفير قروض بشروط تفضيلية لأعضائها في مجالات الإسكان والتعليم والزراعة والرعاية الصحية والسلع الاستهلاكية وتنمية الأعمال التجارية الصغيرة.

١٠ - واعتبرت وزارة العمل الفنلندية أن الدعم المقدم للتعاونيات أداة هامة لخلق فرص العمل. ففي عام ٢٠٠١، مُنِح مبلغ ٣,١ مليون يورو كإعانة للمبادرات المستقلة لما تعداده ٢٢٠ مجتمعا محليا معظمه من الرابطات التعاونية للعاطلين. وفي ميزانيتها لعام ٢٠٠٢، خصصت الحكومة ٣,٣ مليون يورو لدعم إنشاء تعاونيات جديدة. ويتمثل أحد الشروط الأساسية للحصول على هذا الدعم في أن يكون ما لا يقل عن ٧٥ في المائة من أي تعاونية تقام حديثا ممن كانوا عاطلين في وقت سابق.

١١ - وفي عام ٢٠٠٢، وافقت حكومة قيرغيزستان على برنامج ترعاه الدولة يعير اهتماما خاصا للاتحادات الائتمانية التي ينظمها العاطلون والفقراء لمعالجة الائتمانات الصغيرة التي تمنحها الدولة.

١٢ - وفي مالي، تقدم الحكومة الموارد للتعاونيات بغرض تعزيز خلق فرص العمل المنتج للجميع والاندماج الاجتماعي في القطاع التعاوني. وفي موريشيوس، تقيم الاتحادات الائتمانية مشاريع للائتمانات الصغرى خاصة بالفئات الضعيفة وفق سياسات الحكومة للتخفيف من وطأة الفقر.

١٣ - وتنسق حكومة منغوليا عملية تنفيذ عدة برامج وطنية متواصلة لدعم وتطوير التعاونيات، لا سيما في المناطق الريفية. وفي إطار البرنامج الوطني للتخفيف من وطأة الفقر، تم تقديم الدعم للفئات الفقيرة والضعيفة لإقامة التعاونيات على أساس تطوعي. وتمنح الحكومة إعفاءات ضريبية للتعاونيات التي تخلق فرصا للعمل وذلك بإنشاء أعمال تجارية جديدة.

١٤ - وتم الشروع في برنامج وطني في بنما يرمي إلى استخدام النموذج التعاوني لتعزيز الإدارة الذاتية والتنمية المستدامة وإفادة ذوي الدخل المنخفض جدا وتحسين الأحوال المعيشية وتقليل البطالة والهجرة. وتتمثل إحدى أولويات الحكومة في تشجيع التعاونيات في أوساط مجموعات السكان الأصليين.

١٥ - وفي البرتغال، أنشئ فرع جديد لتعاونيات الرفاه الاجتماعي في القطاع التعاوني البرتغالي. وأضحى برنامج تطوير التعاونيات المُنشأ في عام ١٩٩٩ نشيطا جدا في دعم إقامة تعاونيات جديدة وتعزيز التعاونيات القائمة، لا سيما من حيث خلق فرص العمل والاستثمار والتدريب والدراسات الإنمائية.

١٦ - وبدأ الاتحاد الروسي، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي في مجال تطوير التعاونيات، برنامجين كبيرين في منطقة الفولغا وفي سيبيريا. وفي إسبانيا، شجعت خطط العمل لعام ٢٠٠٢ خلق فرص العمل من خلال التعاونيات الوطنية.

١٧ - وشجعت حكومة سانت كيتس ونيفيس بنجاح وسجلت تعاونيات المزارعين ومربيي النحل التي تشارك فيها النساء كأعضاء. وفي أوكرانيا، جرى في عام ٢٠٠٢ اعتماد برنامج للتنمية الاجتماعية للقرى ترعاه الدولة يحظى فيه دور وإسهام التعاونيات بالاهتمام اللازم. وتتخذ الحكومة التدابير اللازمة لتمكين النساء من الانخراط طوعا في إقامة وتطوير التعاونيات.

١٨ - وبالإضافة إلى التدخل على الصعيد الوطني، أفادت بعض الحكومات أيضا عن توفيرها للمساعدة في مجال تطوير التعاونيات في بلدان أخرى. فالحكومة الألمانية، على سبيل المثال، تساهم في القضاء على الفقر في البلدان النامية من خلال ٢٦ مشروعا يدعم الاتحادات الائتمانية غير الرسمية وشبه الرسمية والتعاونيات الزراعية. وتفيد المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية أن برامج إدارة التنمية الدولية تشمل تقديم الدعم لعملية إقامة وتطوير التعاونيات في عدد من البلدان، ويشمل ذلك برامج الدعم الريفي في باكستان التي تشجع تطوير وتعزيز الرابطات المجتمعية بوصفها سبلا للتنمية.

٢ - التشريعات والبيئة الداعمة ومشروع المبادئ التوجيهية الذي يرمي إلى تهيئة بيئة داعمة لتطوير التعاونيات

١٩ - تبقي حكومات كثيرة قيد الاستعراض الأحكام القانونية والإدارية التي تحكم أنشطة التعاونيات وتأخذ بعين الاعتبار المبادئ التوجيهية الصادرة عن الأمم المتحدة عندما تطور أو تنقح سياساتها الوطنية المتعلقة بالتعاونيات. ويرد أدناه موجز لمجموعة مختارة من أحدث التطورات في الدول الأعضاء.

٢٠ - في بوتسوانا، تم في عام ٢٠٠٢ تنقيح قانون جمعيات التعاونيات لعام ١٩٨٩ ودمجه مع قانون رابطات الإدارة الزراعية. وأُشركت رابطة بوتسوانا التعاونية بشكل كامل في استعراض التشريعات المتعلقة بالتعاونيات ووضع السياسة الوطنية للتعاونيات.

٢١ - وأصدرت حكومة كمبوديا مرسوما في تموز/يوليه ٢٠٠١ ينص على إقامة وتطوير التعاونيات الزراعية. ومنذ أن تم اعتماد القرار ١١٤/٥٦، عملت الحكومة على توضيح وتعزيز حقوق والتزامات المسؤولين المنتخبين وأعضاء التعاونيات واللجنة المشرفة.

٢٢ - وفي كندا، جرى تعديل قانون التعاونيات الكندية لعام ١٩٩٩ في عام ٢٠٠١ بغرض زيادة قدرة التعاونيات على التنافس بشكل متساو مع أنواع أخرى من الشركات. ومنذ عام ١٩٩٩، استعرضت أغلبية الأقاليم الكندية تشريعاتها المتعلقة بالتعاونيات في ضوء التعديلات التي جرى إدخالها على الصعيد الاتحادي. ويوجد في الحكومة الكندية وزير معين مسؤول عن التعاونيات وعن العلاقات بين الحكومة ومنظمات القطاع التعاوني. وتزود الوزير بالآراء المتعلقة بالقطاع التعاوني والمشورة بشأن السياسات والبرامج اللجنة الاستشارية التابعة له والمعنية بالتعاونيات.

٢٣ - واعتمدت حكومة شيلي مؤخرا أنظمة جديدة وأكثر تحديدا خاصة بالتعاونيات جرى وضعها بالتعاون مع المنظمات التعاونية. وتشدد هذه الأنظمة على ضرورة إيجاد

الظروف المؤاتية وتوسيع القاعدة الإنتاجية والقدرة لنمو الأعمال التجارية وإنشاء مشاريع جديدة في مجالات من بينها مثلا التمويل الجزئي والمدخرات والائتمان.

٢٤ - وفي الصين، تتضمن الخطة الخمسية التاسعة التي اعتمدها المجلس الشعبي الوطني أنظمة خاصة بالتعاونيات. وعندما جرى تنقيح القانون المتعلق بالزراعة في عام ٢٠٠٢، اشتمل على بنود إضافية متعلقة بالتعاونيات. وأعادت كولومبيا تصميم استراتيجياتها لتطوير التعاونيات وجرى تنقيح أحكام قانونية وإدارية عديدة تحكم أنشطة التعاونيات. وبالإضافة إلى ذلك، نظر المجلس الوطني في مبادرات برلمانية وحكومية مهمة متعلقة بأنشطة التعاونيات.

٢٥ - وتفيد الحكومة القبرصية أنه جرت تنقيحات عديدة منذ عام ١٩٩٩ للتشريعات تمكن التعاونيات من العمل بشكل أكثر فعالية ومن توفير قدر أفضل من الحماية لمصالح أعضائها. وتقدم إدارة تطوير التعاونيات الإرشاد والمشورة للتعاونيات وتحمي مصالح أعضائها والمجتمعات التي تخدمها. ولدعم تطوير التعاونيات، لا تفرض الحكومة ضرائب على الأرباح التي تتمخض عنها المعاملات التي تجري فيما بين أعضائها.

٢٦ - وتتعاون الحكومة الكويتية مع النقابات في دراسة سبل لإقامة تعاونيات جديدة ونشر الوعي بالتعاونيات وزيادة الإنتاج. وأنشأت الحكومة أيضا مراكز دعم للمساعدة في تمكين التعاونيات من الاضطلاع بدور أكبر في الاقتصاد الوطني. والتعاونيات معفاة من دفع الرسوم الجمركية.

٢٧ - وأصدرت حكومة مالي في عام ٢٠٠٠ وثيقة استراتيجية سياسية لتشجيع التعاونيات واعتمدت في عام ٢٠٠١ قانونا جديدا ينظم التعاونيات. وتتضمن وثيقة الاستراتيجية تصورا لإنشاء صناديق عدة، من بينها صندوق للدعم التقني لتقديم العون لقطاع التعاونيات. وييسر القانون الجديد إقامة التعاونيات ويتيح إطارا مؤاتية لنموها واستدامتها. وأنشأت الحكومة رابطة للتعاونيات لتحسين الوعي وبناء شبكة متينة فيما بين الأعضاء والقادة المنتخبين. وهي بصدد استكشاف إمكانية إعفاء التعاونيات من الرسوم الجمركية والضرائب.

٢٨ - وتفيد حكومة مالطة أنها أدمجت التوصيات الواردة في القرار ١١٤/٥٦ في التشريعات الجديدة المتعلقة بالتعاونيات التي اعتُمدت في عام ٢٠٠٢. وبموجب التشريعات الجديدة، سيشرف مجلس التعاونيات على الحركة التعاونية والسياق الاقتصادي الذي تعمل فيه وسيرصدهما.

٢٩ - وفي موريشيوس، يجري تنقيح قانون التعاونيات لتوفير قدر أكبر من الاستقلال الذاتي والحرية للتعاونيات بالإضافة إلى إلغاء القيود البيروقراطية والحكومية المفرطة والتدخل السياسي غير اللازم.

٣٠ - وعدلت حكومة منغوليا القانون المتعلق بالتعاونيات في عام ٢٠٠٢ بغرض خلق بيئة قانونية لتطوير تعاونيات الائتمان والادخار، وتم وضع حكم متعلق بمراجعة حسابات التعاونيات لإدراجه في القانون المتعلق بمراجعة الحسابات. وناقشت اللجنة الدائمة التابعة للبرلمان مشروع قانون سيمنح إعفاءات ضريبية للتعاونيات ولأعضائها.

٣١ - وفي بنما، يتولى المعهد البنمي للتعاونيات صياغة وتوجيه وتخطيط وتنفيذ السياسات المتعلقة بالتعاونيات في البلد. ويضطلع المعهد بأنشطة ترمي إلى منح التعاونيات إطارا قانونيا يمكِّنها من العمل بكفاءة. واستطاعت الحكومة خلق بيئة داعمة تشتمل على إطار قانوني ملائم وعلى المساعدة التقنية والتعليم للأعضاء والتدريب لقادة ومديري التعاونيات. واعتمدت الحكومة مؤخرا تدابير تتعلق بالتعزيز المالي للحركة التعاونية.

٣٢ - وتفيد الحكومة الفلبينية أن المبادئ التوجيهية الصادرة عن الأمم المتحدة ساعدت هيئة تطوير التعاونيات في وضعها للقوانين التي عدلت بها ميثاقها بغرض صياغة خطط وبرامج متكاملة وشاملة لدعم تطوير التعاونيات تنسجم مع السياسات الوطنية.

٣٣ - وتفيد الحكومة البرتغالية أن الكثير من عملية وضع واستعراض السياسات المتعلقة بالتعاونيات جرى الاضطلاع به في ضوء المبادئ التوجيهية المحددة في قرار الجمعية العامة ١٢٣/٥٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ويشار إلى القطاع التعاوني على وجه التحديد في الدستور البرتغالي، إلى جانب القطاعين العام والخاص، بوصفه أحد القطاعات الثلاثة التي تمثل وسائل الإنتاج في البلد.

٣٤ - وفي قطر، اعتُمِد آخر قانون متعلق بالأنشطة التعاونية في عام ٢٠٠٠، وتم منذئذ إصدار عدة قرارات إدارية لتنفيذه. وتشتمل الأحكام الجديدة في القانون على عدد من التعديلات اقترحتها التعاونيات.

٣٥ - وفي الاتحاد الروسي، جرى اعتماد قانون جديد متعلق بالاتحادات الائتمانية في عام ٢٠٠١، في حين اعتُمد قانون متعلق بتعاونيات السلع الاستهلاكية في عام ٢٠٠٢. وباعتماد القانون المتعلق بتعاونيات السلع الاستهلاكية، أنشئ اتحاد لتعاونيات السلع الاستهلاكية لتنسيق أنشطة أعضائها وتمثيل مصالحهم على الصعد المحلية والإقليمية والوطنية. ويخضع القانون الاتحادي المتعلق بالتعاونيات الزراعية للتنقيح بغرض منح مزيد من الحقوق للأعضاء على صعيد القاعدة. وبموجب التشريعات الحالية، تتمتع فئات معينة من التعاونيات

بمعاملة تفضيلية في مجال الضرائب. وتشجع الحكومة وتيسر إقامة وتطوير التعاونيات من خلال رصد واستعراض وتنقيح القوانين والممارسات القضائية والإدارية التي لها تأثير على الحركة التعاونية وتوفير الائتمانات وتدريب مديري التعاونيات.

٣٦ - وفي إسبانيا، منح القانون المعتمد في عام ١٩٩٩ التعاونيات قدرا أكبر من الاستقلال الذاتي والتنظيم الذاتي والمرونة. وتعتزم حكومة سانت كيتس ونيفيس الاسترشاد بقرارات الجمعية العامة لدى استعراضها لمجموعة السياسات المتعلقة بتطوير التعاونيات التي جرى اعتمادها في عام ١٩٩٥. وتجري إدارة التعاونيات مناقشات مع قادة التعاونيات بشأن التعديلات الممكنة لبعض بنود قانون التعاونيات.

٣٧ - وتفيد الحكومة التركية أن ترتيبا قانونيا جديدا سيجري اعتماده السنة المقبلة لإقامة التعاونيات ورابطات المنتجين في إطار خطة العمل العاجلة. وتقوم الحكومة بمحاولات لدعم التعاونيات الزراعية تقنيا وماليا وتنظيميا. وقد أصبحت ذات استقلال ذاتي وفق المبادئ المتعلقة بالتعاونيات. وتتولى وزارة الزراعة والشؤون الريفية ووزارة الصناعة والتجارة المسؤولية عن الإطار القانوني لتطوير التعاونيات، وتشرفان أيضا على إقامة التعاونيات وترصدان أنشطتها.

٣٨ - وتفيد حكومة أوكرانيا أن السياسة الوطنية الرامية إلى إيجاد بيئة داعمة لتطوير التعاونيات تستند إلى توصيات الأمم المتحدة وأن قرار الجمعية العامة ١١٤/٥٦ أُخذ بعين الاعتبار في إعداد مشروع قانون تنشيط وتطوير الحركة التعاونية وإنشاء قطاع تعاوني قوي في اقتصاد البلد. وعندما يجري اعتماد هذا القانون، ستكتمل عملية تنقيح جميع التشريعات الحالية المتعلقة بأنشطة تعاونيات السلع الاستهلاكية والتعاونيات الزراعية والاتحادات الائتمانية. واعتمدت الحكومة برنامجا لتطوير التعاونيات الزراعية في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤. وفي عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١، حدثت تنقيحات عدة للقانون الحالي المتعلق بالتعاونيات الزراعية بغرض تشجيع وتيسير إقامة وتطوير التعاونيات.

٣٩ - وتعلق حكومة المملكة المتحدة أهمية على مسألة إيجاد بيئة داعمة ومؤاتية لتطوير التعاونيات. وتعتقد أن المملكة المتحدة تمتثل بالفعل وبشكل عام للمبادئ التوجيهية الصادرة عن الأمم المتحدة وأنها شاركت عن كثب في وضع توصية منظمة العمل الدولية رقم ١٩٣ لعام ٢٠٠٢ المتعلقة بتشجيع التعاونيات. وبدأ الاستعراض الرئيسي للتشريعات التي تحكم قطاع المؤسسات التي لا تستهدف الربح خلال عام ٢٠٠٢. وهي في الوقت الراهن قيد النظر في البرلمان. وستساعد الإصلاحات في تحديث التشريعات التي تسري على التعاونيات وذلك بالسماح بإجراء التحديثات الملائمة بشكل أكثر يسرا. واستعرضت الحكومة وقدمت

عددا من الإصلاحات للتشريعات خلال السنوات القليلة الماضية كيما تزيد من المرونة التشغيلية للاتحادات الائتمانية.

٣ - التدريب والتعليم والممارسات الجيدة

٤٠ - لدى معظم الحكومات التي ردت على الاستقصاء برامج مختلفة لتعزيز القطاع التعاوني، بما في ذلك تدابير لتشجيع توفير التعليم والتدريب التقني لأعضاء التعاونيات الوطنية ولقادتها ومديريها. وتساعد في تنظيم منتديات وحلقات دراسية وحلقات عمل لتشجيع تبادل الخبرة والممارسات الجيدة وكفالة شفافية وجودة الأنشطة التعاونية.

٤١ - ففي بوتسوانا، تنفذ إدارة تطوير التعاونيات بالتعاون مع المنظمات التعاونية الوطنية والدولية قرارات مؤتمر التحالف التعاوني الدولي المجلس الإقليمي لأفريقيا (موريشيوس في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢) والمؤتمر الوزاري الأفريقي (أوغندا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢) المعني بتمكين الأعضاء وبناء القدرات وسياسة تنمية الموارد البشرية والشباب والمسائل الجنسانية والمعوقين والبحوث والتنمية. وتقوم الإدارة أيضا بتعليم الأعضاء والقادة المنتخبين والمديرين الفنيين. ويتلقى مديرو التعاونيات التدريب في المؤسسات المحلية وكذلك في المؤسسات التعاونية في تترانيا وكينيا وزامبيا وكندا والسويد والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. وبغرض تعزيز تبادل الخبرة وأفضل الممارسات في مجال تطوير التعاونيات، تقيم بوتسوانا برامج خاصة مع منظمة العمل الدولية والتحالف التعاوني الدولي وتعقد بشكل منتظم مؤتمرات ولقاءات عمل لهذا الغرض.

٤٢ - وتشجع حكومة كمبوديا تبادل الخبرة وأفضل الممارسات من خلال حلقات دراسية متعلقة بالقانون التعاوني وحلقات عمل لزيادة الوعي بدور التعاونيات في التنمية الاقتصادية.

٤٣ - وفي كندا، تعد مجموعات القطاع التعاوني الوطني منظمات ناضجة تولت مسؤولية تدريب مجالسها ومستخدميها. غير أن الحكومة الاتحادية استجابت لطلبات محددة من القطاع التعاوني لمعالجة احتياجات محددة. وعلى سبيل المثال، تم تحديد تنمية الخصال القيادية في التعاونيات الزراعية ضمن المسائل الهامة، وتُستخدم أموال المشاريع في الوقت الراهن في استحداث منهج تدريبي محدد الهدف وموارد يمكن تكرارها في القطاعات الاقتصادية الأخرى. وتشمل أغلبية المشاريع الخاصة بالتعاونيات عنصرا قويا لتبادل ما تم تعلمه، بما في ذلك حلقات العمل الوطنية و/أو الإقليمية والحلقات الدراسية ونشر المعلومات عبر المواقع الإلكترونية ووسائل أخرى.

٤٤ - وتنظم الحكومة الصينية التدريب لقادة التعاونيات على صعيد الأقاليم ودورات تعليمية للموظفين الإداريين من الفئة الدنيا وحلقات عمل تدريبية للموظفين الإداريين الآخرين. ويتم اختيار خريجي المدارس المهنية لتلقي مزيد من التدريب في الجامعات ليصبحوا مدرسين، ويوفَد الموظفون الإداريون للتعاونيات لتلقي التدريب في الخارج. وتعقد الرابطة الوطنية للتعاونيات دورات تدريبية ومؤتمرات لتشجيع تبادل الخبرة وأفضل الممارسات في مجال تطوير التعاونيات.

٤٥ - وفي قبرص، يمكن للتعاونيات المشاركة في الحلقات الدراسية المهنية التي تنظمها الحكومة لتعزيز الأعمال التجارية الصغرى والمتوسطة. وتنظم الحكومة أيضا حلقات دراسية، بالتعاون مع الاتحاد الكونفدرالي التعاوني لعموم قبرص، مصممة خصيصا لتلبية احتياجات أعضاء التعاونيات. وتمنح لجنة المنح منحا لأعضاء التعاونيات لمتابعة الدراسات في الخارج. ولتشجيع وتبادل أفضل الممارسات، تنظم الإدارة حلقات دراسية وزيارات إلى التعاونيات في الخارج، وتشجع إنشاء فرق خاصة مؤلفة على الخصوص من التعاونيات الصغيرة تجري بحوثا وتقدم توصيات بشأن أفضل الممارسات لجميع التعاونيات.

٤٦ - وتنص التشريعات المتعلقة بالتعاونيات في الهند على أن كل تعاونية لها فروع في ولايات متعددة يتعين عليها تنظيم برامج تعليمية لأعضائها ومديريها ومستخدميها وأن توفر أموالا لذلك الغرض. وبالتعاون مع التعاونيات الوطنية والمنظمات الدولية، تنظم الحكومة مؤتمرات وحلقات عمل وحلقات دراسية على الصعيدين الوطني والإقليمي لإيجاد بيئة داعمة لتطوير التعاونيات وأيضا لتبادل الخبرة وأفضل الممارسات.

٤٧ - وفي الكويت، تتاح برامج وحلقات عمل وحلقات دراسية لأعضاء التعاونيات وقادتها المنتخبين وإداريها الفنيين لزيادة الوعي وتحسين التعليم. وتستخدم الحكومة وسائط الإعلام لنقل الأفكار المتعلقة بالتعاونيات، وأدمجت المدارس موضوع التعاونيات في مناهجها الدراسية. وترتب الحكومة لأعضاء التعاونيات زيارات إلى منظمات أخرى وتنظم مشاورات مع خبراء دوليين وبرامج لتشجيع تبادل الخبرة وأفضل الممارسات.

٤٨ - وتقدم حكومة قيرغيزستان خدمات تدريبية واستشارية لمديري التعاونيات في نطاق برنامج دعم الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة. وفي مالي، أجرت الحكومة دراسات عن فعالية التعاونيات وأدمجت النتائج التي تمخضت عنها هذه الدراسات في استراتيجيتها الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت الحكومة سلسلة من الحلقات الدراسية وحلقات العمل على الصعيدين الإقليمي والوطني. وفي مالطة، يتلقى تعليم أعضاء التعاونيات الدعم من الصندوق المركزي للتعاونيات. وقد صدرت سلسلة من الكتب والنشرات عن إدارة

التعاونيات باللغتين المالطية والانكليزية. ودخلت حملة تعليمية واسعة في المدارس الثانوية – تسمى Scoops – سنتها الثامنة.

٤٩ – وأنشأت حكومة موريشيوس مركزا وطنيا شاملا لتدريب أعضاء التعاونيات مجهز بمرافق عصرية للتدريب قدم التدريب لما يزيد عن ١ ٠٠٠ شاب في مستوى الدراسات العليا والجامعية ولأعضاء ومديري التعاونيات. وقد تم وضع الترتيبات لتدريب ١ ٠٠٠ شخص آخر خلال السنة الحالية. ومنذ عام ١٩٩٩، نظمت الحكومة، بالتعاون مع الحركة التعاونية، عدة مؤتمرات وحلقات عمل وحلقات دراسية. واستضافت موريشيوس المجلس الإقليمي لأفريقيا التابع لمؤتمر التحالف التعاوني الدولي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

٥٠ – وتنظم حكومة منغوليا التدريب لفائدة الفقراء والفئات الضعيفة لتزويدهم بالمعارف الأساسية فيما يتعلق بتطوير التعاونيات. وأنشئ مركز للتدريب التعاوني بالتعاون مع وكالة المساعدة التقنية الألمانية Die Deutsche Gescll Schaff fur Techniche Zusammenarbeit (GTZ)، في حين أقيم مشروع تنمية ''الاعتماد على النفس في المناطق الريفية'' في أربعة أقاليم في منغوليا. ويجري توسيع نطاق التعليم المتصل بالتعاونيات ويشمل منهج الدراسة في الكليات والجامعات المختلفة الآن حصصا عن التعاونيات. وأتيحت فرص لأعضاء التعاونيات في منغوليا للاستفادة من التبادل الدولي: فقد شارك رؤساء جميع الاتحادات التعاونية في جولة دراسية للتعاونيات في ألمانيا، وحضر مديرو أكبر التعاونيات دورة تدريبية عن تطوير وإدارة التعاونيات في ماليزيا. وأعلنت الحكومة عام ٢٠٠٣ ''سنة العمل على تطوير التعاونيات'' ومن المزمع عقد عدة مؤتمرات وطنية عن إنجازات التعاونيات خلال العام.

٥١ – وفي عام ٢٠٠٢، استضافت الحكومة المنغولية اجتماعا لأفرقة الخبراء عن ''البيئة الداعمة لتطوير التعاونيات'' نُظِّمت بالاشتراك مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وبمساعدة لجنة تعزيز التعاونيات والنهوض بها. وكان الاجتماع بمثابة متابعة لمشروع المبادئ التوجيهية الذي يرمي إلى تهيئة بيئة داعمة لتطوير التعاونيات، وتمثل هدفه الرئيسي في تقديم الدعم للدول الأعضاء والمنظمات التعاونية الوطنية والإقليمية والدولية في مساعيها الرامية إلى إيجاد بيئة داعمة لتطوير التعاونيات وإلى تعزيز تبادل الخبرة وأفضل الممارسات.

٥٢ – وفي الفلبين، جرت سلسلة من المؤتمرات المتعلقة بإنشاء نظام مركزي للتمويل خاص بالتعاونيات بمساعدة الاتحاد البافاري للتعاونيات. واكتملت في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ دراسة ساعدت فيها منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) عن تحديد معايير التقييم

وأفضل الممارسات فيما يتعلق بالتعاونيات المعتمدة على قطاع الزراعة. وفي البرتغال، ثمة برامج تدريبية سنوية لتشجيع وتعزيز تعليم أعضاء التعاونيات والمهارات المهنية لدى القادة المنتخبين للحركة التعاونية الوطنية وإداريها. ومن اللازم أن يتلقى ما لا يقل عن نصف من يقيمون تعاونية جديدة التدريب في مجال التعاونيات والإدارة. ولتعزيز تبادل الخبرة وأفضل الممارسات، جرى تنظيم عدة تظاهرات من بينها مؤتمر التعاونيات البرتغالية عن ''الروح التعاونية في الألفية الجديدة: الميزة التعاونية'' في عام ١٩٩٩، والحلقة الدراسية المتعلقة بـ ''التنمية المحلية والجنسية والاقتصاد الاجتماعي في عام ٢٠٠٠''.

٥٣ - وفي قطر، تشجع الأحكام القانونية والإدارية الجديدة التعاونيات على تمويل البرامج التعليمية والتدريبية. وتتعاون الحكومة تعاونا نشطا مع المنظمات التعاونية الدولية، مثل الاتحاد التعاوني العربي ومكتب التحالف التعاوني الدولي لشمال أفريقيا والعالم العربي، للعمل على تبادل الخبرة وأفضل الممارسات في مجال تطوير التعاونيات من خلال المؤتمرات وحلقات العمل والحلقات الدراسية.

٥٤ - وفي تركيا، يتلقى موظفو الوزارات المسؤولة عن التعاونيات التدريب والتعليم المتصلين بالتعاونيات. كما أن الوزارات تنظم حلقات دراسية وحلقات عمل لتبادل الخبرة وللتعليم/التدريب في مجال إدارة التعاونيات.

٥٥ - واستحدثت أوكرانيا نظاما وطنيا ممتازا للتعليم المتصل بالتعاونيات. فجميع جامعات وكليات الزراعة تدرج مواضيع عن تطوير التعاونيات في مناهجها الدراسية. ويضم نظام التعليم المتصل بالتعاونيات أكاديمية وجامعة تعنى بتعاونيات السلع الاستهلاكية و٢٢ كلية يبلغ عدد الطلاب المسجلين بها ٠٠٠ ٤٠. وعُقد مؤتمر دولي بشأن ''الحركة التعاونية الوطنية والتغييرات الهيكلية في الاقتصاد الأوكراني في القرن الحادي والعشرين'' في العاصمة الأوكرانية في عام ٢٠٠١. وبدأت الحكومة عملية تبادل للخبرة وأفضل الممارسات في مجال تطوير التعاونيات من خلال مؤتمرات وطنية سنوية وحلقات عمل منتظمة وحلقات دراسية على الصعيدين الإقليمي والمحلي.

٤ - البيانات المتعلقة بالتعاونيات

٥٦ - ليست البيانات المتعلقة بالتعاونيات متاحة في بلدان كثيرة. وحتى في الحالات التي تكون فيها متاحة، فإن نطاق تغطيتها متفاوت كما يتضح من موجز التجارب القطرية الوارد أدناه.

٥٧ - فحكومة بوتسوانا تفيد أن لديها قواعد بيانات إحصائية متعلقة بتطوير التعاونيات ومساهمتها في الاقتصاد الوطني وأنه من المزمع إجراء بحوث أثناء تنفيذ الخطة الوطنية الإنمائية للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٩.

٥٨ - وفي كندا، تجمع أمانة التعاونيات وتنشر إحصاءات عن جميع التعاونيات غير المالية كل سنة، بيد أن الهيئة الكندية للإحصاءات تقوم بالشيء ذاته فيما يتعلق بالتعاونيات المالية. ولدى حكومة شيلي قواعد بيانات إحصائية أساسية متعلقة بتطوير القطاع التعاوني في قطاعات عدة، بما في ذلك الزراعة والطاقة الكهربائية والائتمان والمدخرات، والإسكان. وثمة أيضا مبادرة لإنشاء سجل وأرشيف حاسوبيين للتعاونيات وأعضائها.

٥٩ - وفي قبرص، تحتفظ إدارة تطوير التعاونيات بقواعد بيانات إحصائية مفصلة متعلقة بتطوير التعاونيات ومساهمتها في الاقتصاد الوطني. كما تحتفظ الإدارة بسجلات لكل تعاونية. وفي ألمانيا، تحتفظ وزارة حماية المستهلكين والأغذية والزراعة بقواعد بيانات إحصائية متعلقة بتطوير التعاونيات ومساهمتها في الاقتصاد الوطني. وتقدم هيئة ''التعاونيات والرابطات الألمانية'' بوصفها الرابطة الألمانية الشاملة للتعاونيات الزراعية مواد إحصائية غير رسمية في صفحتها على شبكة الإنترنت.

٦٠ - وتجمع اللجنة الوطنية القيرغيزية المعنية بالإحصاءات بيانات عن عدد التعاونيات المسجلة وأعضائها وصناديقها الاحتياطية للأجور وعدد مناصب الشغل التي خلقتها حديثا ونتائجها المالية وحجم إنتاجها والخدمات التي تقدمها. وفي مالي، توجد قواعد بيانات إحصائية متعلقة بالتعاونيات ولكن ينبغي توسيع نطاق البيانات. وفي مالطة، لدى مجلس التعاونيات قواعد بيانات إحصائية متعلقة بحجم معاملات التعاونيات وفائضها ودخلها وإنفاقها مستمدة من التقارير السنوية لمراجعة الحسابات. وتحتفظ شعبة التعاونيات بوزارة التجارة والتعاونيات في موريشيوس وأربعة عشر مركزا إقليميا للتعاونيات بأحدث البيانات الإحصائية عن التعاونيات.

٦١ - ولدى المكتب الوطني الإحصائي في منغوليا نظام لتسجيل التعاونيات. وقد استحدث بعض المنهجيات لتقييم مساهمة التعاونيات في تنمية اقتصاد البلد. وفي بنما، لا تتيح قاعدة البيانات الإحصائية الحالية إجراء تقييم لمساهمة القطاع التعاوني في الاقتصاد الوطني. وتجري مفاوضات مع الاتحاد الكونفدرالي لمنطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى للتعاونيات بغرض تحسين الحالة. وفي الفلبين، تتألف قاعدة البيانات الإحصائية المتكاملة المتعلقة بالتعاونيات من ثلاثة قواعد بيانات مستقلة هي: نظام المعلومات المتعلقة بتسجيل

التعاونيات ونظام المعلومات المتعلقة بالتقرير السنوي عن التعاونيات ونظام المعلومات المتعلقة بتصنيف التعاونيات.

٦٢ - وفي البرتغال، ثمة سجل بعدد التعاونيات النشيطة في البلد. ويجري نشر دراسة كل سنة عن أكبر مائة شركة من الشركات التعاونية البرتغالية تتيح إجراء مقارنة مساهمتها في الاقتصاد الوطني بمساهمة الشركات الرئيسية الأخرى غير التعاونية. وتجرى الدراسات أيضا من وقت إلى آخر عن الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للقطاع التعاوني في البرتغال ولكن ليس ثمة أي إحصاءات رسمية مستكملة بشكل دائم عن تطوير التعاونيات.

٦٣ - ولدى حكومة قطر قواعد بيانات إحصائية متعلقة بتطوير التعاونيات، بما في ذلك أعضاؤها وأنشطتها الاجتماعية والاقتصادية فضلا عن المشاكل والمصاعب التي تواجهها. واستكملت حكومة إسبانيا بشكل منتظم قاعدة البيانات الإحصائية المتعلقة بالمنظمات التعاونية وبأعضائها وأنشطتها. وفي سانت كيتس ونيفيس، توفر قواعد البيانات الإحصائية المتعلقة بتطوير التعاونيات والمتاحة في الوقت الراهن معلومات عن الأعضاء والأسهم والإيداعات والقروض والاستثمارات. ولدى الحكومة التركية قواعد بيانات إحصائية متعلقة بأعضاء مجالس الإشراف وبالهيئة الإدارية وحجم العضوية وأسماء التعاونيات وتأسيسها. وتملك اللجنة الأوكرانية التابعة للدولة والمعنية بالإحصاءات قواعد بيانات متعلقة بتطوير التعاونيات وبمساهمتها في الاقتصاد الوطني.

٦٤ - وفي المملكة المتحدة، تتوافر معلومات إحصائية عن العدد الكلي للتعاونيات وتوزيع عدد التعاونيات حسب القطاع الاقتصادي وأسباب التغييرات في أعداد التعاونيات، وأعداد الأعضاء ومجموع الأصول (متاحة أيضا حسب القطاع). وتعكف إدارة التجارة والصناعة على إصدار تفويض لإجراء بحوث لجمع معلومات عن قطاع المؤسسات الاجتماعية، بما في ذلك حجمها ومساهمتها في الاقتصاد وعدد مَن توظفهم.

باء - الوكالات والمنظمات

٦٥ - تواصل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، دعمها النشط لتطوير التعاونيات بوسائل من بينها المشاركة بنشاط كعضو في أعمال لجنة تعزيز التعاونيات والنهوض بها التي تلتئم فيها منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتنسيق أنشطتها في مجال تطوير التعاونيات، من خلال رفع الوعي بالتعاونيات بين الدول الأعضاء؛ وبتشجيع الحكومات على كفالة بيئة داعمة لتطوير التعاونيات تحمي قدرة التعاونيات وتنهض بها بغية مساعدتها في تحقيق أهدافها؛ وبتبادل الخبرة والممارسات الجيدة فيما يتعلق بتطوير التعاونيات.

٦٦ - وفي هذا الصدد، نظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالاشتراك مع حكومة منغوليا وبمساعدة لجنة تعزيز التعاونيات والنهوض بها، اجتماعا لفريق من الخبراء بشأن ''بيئة داعمة للتعاونيات: حوار أصحاب المصلحة حول التعاريف والشروط الأساسية وعملية الإنشاء''. وحدد الاجتماع الذي عُقِد في أولانباتار، في الفترة من ١٥ إلى ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٢ القضايا الأساسية ذات الصلة بتنفيذ مشروع المبادئ التوجيهية ووضع اقتراحات وتوصيات محددة تتعلق بخلق بيئة داعمة لتطوير التعاونيات.

٦٧ - ويهدف البرنامج التعاوني لمنظمة الأغذية والزراعة إلى تعزيز القدرات اللامركزية لدى مؤسسات القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني مثل التعاونيات ومجموعات المزارعين ورابطات المنتجين عملا على التخفيف من وطأة الفقر في المناطق الريفية. وما فتئت منظمة الأغذية والزراعة تنفذ برنامجا لتدريب المدربين يرمي إلى مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في تحويل تعاونياتها الزراعية إلى هيئات حقيقية معتمدة على الذات تعمل بكفاءة في اقتصاد السوق وتساهم في تحسين الدخل وفرص العمل لدى صغار المنتجين. ومن خلال برنامجها الميداني ومشاريعها للمساعدة التقنية، تساعد الفاو الحكومات في تطوير سياساتها وبرامجها وتشريعاتها التعاونية الوطنية التي تخلق بيئة داعمة ومؤاتية لإقامة وتشغيل تعاونيات ريفية/زراعية قادرة على الاستمرار ومعتمدة على الذات.

٦٨ - وتكفل مذكرة تفاهم بين الفاو والتحالف التعاوني الدولي تعاونهما من خلال التشاور وتبادل المعلومات وتنسيق الجهود في مجال تعزيز المبادئ والطرائق التعاونية. وساعدت منظمة الأغذية والزراعة في إنشاء الشبكة الإقليمية لتطوير التعاونيات الزراعية في آسيا والمحيط الهادئ وتقدم لها دعما تقنيا متواصلا. وثمة بؤرة اهتمام أخرى لبرنامج المنظمة التعاوني تتمثل في التركيز على تعزيز القدرة التنافسية لدى التعاونيات الزراعية من خلال تحسين الرصيد الرأسمالي للتعاونيات. وتشمل المبادرات التي أطلقتها الفاو مؤخرا تعزيز القدرة التنافسية لدى التعاونيات الزراعية من خلال الحوسبة.

٦٩ - ويولي فرع منظمة العمل الدولية التعاوني عناية قصوى لأنشطة التعاونيات الرامية إلى خلق فرص العمل والتخفيف من وطأة الفقر وقدرتها على توفير الحماية الاجتماعية، وبخاصة لقطاعات المجتمع المهمشة. وتولي أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها منظمة العمل الدولية عناية خاصة لمسألة تمكين مديري وأعضاء مجالس التعاونيات المنشأة من قبل المجتمعات الأشد فقرا والمهمشة. فلدى البرنامج الأقاليمي لدعم الاعتماد على الذات في مجتمعات السكان الأصليين والمجتمعات القبلية من خلال التعاونيات وغيرها من منظمات مساعدة الذات، مثلا، ولاية خاصة تتمثل في تمكين الشعوب الأصلية من إقامة التعاونيات وخلق فرص العمل

اللائق ومساعدتهـــا في ذلـك مـن خـلال نهـج ملائمـة ثقافيـا وتتحكـم فيـها المجتمعـات. وفـي السنوات الست الأخيرة، خلقـت المشاريع التابعة للبرنـامج في آسيا وأفريقيـا زهـاء ١٥ ٠٠٠ وظيفة دائمة لصالح الشعوب الأصلية من خلال التعاونيات.

٧٠ - واعتمد مؤتمر العمـل الـدولي التسـعون المعقـود في حزيـران/يونيـه ٢٠٠٢ التوصيـة رقم ١٩٣، وهي التوصية الجديدة لمنظمة العمل الدولية بشأن تعزيز التعاونيات. وعناصرها الرئيسية هي: الإقرار بأهمية التعاونيات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وإعـادة تـأكيد الهوية التعاونية؛ والمعاملة المتساوية للتعاونيات؛ وتحديد دور الحكومة في إنشاء إطار سياسي وقانوني داعم وفي تيسير الوصول إلى خدمات الدعم والتمويل؛ ودور تعزيزي نشيط لأرباب العمل والعمال والمنظمات التعاونية؛ وتشجيع التعاون الدولي.

٧١ - ومن خلال برامجه للتعاون التقني، بذل فرع منظمة العمل الدولية التعاوني جهودا واسعة لتعزيز التنمية الاجتماعية والتخفيف من وطأة الفقر في المناطق الريفيـة مـن خـلال تطوير تعاونيات تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والأمن الغذائي وما إلى ذلك. ومن بين الأمثلة علـى ذلـك برنـامج تخفيـف وطـأة الفقـر عـن طريـق خلـق الوظـائف (برنـامج ACOPAM) الـذي جـرى تنفيذه في منطقة الساحل في الفترة الممتدة من عام ١٩٧٨ إلى عـــام ٢٠٠٠. وقد أنجز أكثر من ٣٠ مشروعا ميدانيا وطنيا في ستة بلدان مختلفة، وأفاد ما يربو على ٠٠٠ ٨٥ رجل وامرأة في المناطق الريفية من خلال أنشـطة تتصـل بـالإدارة الذاتية، ومصارف الحبوب على صعيد القرى، ومشاريع الادخار والائتمان، ومشاريع الري على صعيد القرى، وإدارة الموارد الطبيعية.

٧٢ - ويساعد فرع منظمة العمل الدولية التعاوني الدول الأعضاء في تصميـم سياسـات وتشريعات ملائمة لتطوير التعاونيات اعتمادا على التوصية الجديدة بتعزيز التعاونيات. كما أن منظمة العمل الدولية تعمل مع شركائها الاجتماعيين ومنظمات أرباب العمل والعمال على تعزيز التعاونيـات في أوسـاط أعضائـها. ويعـد التحـالف التعـاوني الـدولي والمنظمـات التعاونية الدولية إلى جانب مؤسسات التدريب التعاوني أيضا من بين شركاء منظمة العمل الدولية في مجال تطوير التعاونيات.

٧٣ - وتفيد اللجنة الاقتصادية لأوروبا أنها تعاونت مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) والتحالف التعاوني الدولي في تنظيم ندوة عن ''مساهمة القطاع التعاوني في التنمية الإسكانية'' في أنقـرة، تركيـا، في حزيـران/يونيـه ٢٠٠٢. وأعقـب هـذا الاجتماع، حلقة عمل عن الإسكان الاجتماعي في أيار/مايو ٢٠٠٣، ونُظِّمت بالاشتراك مع لجنة الاتصال الأوروبية المعنية بالإسكان الاجتماعي والتحالف التعاوني الدولي. وتفيد

اللجنة الاقتصادية لأوروبا أيضا أنها تشجع في برنامجها المتواصل المتعلق بالمستوطنات البشرية البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على بحث إمكانيات تعزيز التعاونيات السكنية وأن اللجنة المعنية بالمستوطنات البشرية تدعم تعزيز التعاون مع التحالف التعاوني الدولي من خلال اتصالات منتظمة وتبادل المعلومات عن الأنشطة.

٧٤ - ونفذت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مشروعا، بدعم مالي من الحكومة الهولندية، يتألف من ست دراسات إفرادية للمدخرات في بلدان المنطقة. وسلطت هذه الدراسات الضوء على مساهمة التعاونيات في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية وعلى ضرورة تعزيز بيئة داعمة للتعاونيات.

٧٥ - وتدعم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المبادرات المجتمعية للاعتماد على الذات في شكل مشاريع للادخار والائتمان والتعاونيات. وتتمثل إحدى الفوائد الهامة لمثل هذا النهج في أنه يمكن النساء الفقيرات من امتلاك وتشغيل مشاريع جماعية بغية رفع قيمة المواد الأولية التي تنتجها. وسيركز مشروع بعنوان ''تمكين النساء الفقيرات'' من المزمع تنفيذه في عام ٢٠٠٣ على التعاونيات النسائية. وعملت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مع منتدى رابطة أمم جنوب شرق آسيا المتعلق بدور المرأة في تطوير التعاونيات في مجالات هامة تحظى بالاهتمام جرى تحديدها في منهاج عمل بيجين[٣].

٧٦ - وتفيد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا أن التعاونيات الزراعية شاركت في العملية التشاورية الرامية إلى وضع مشروع لـ ''بناء القدرات لدعم التعاونيات الزراعية والريفية لتعزيز التنمية المستدامة في جنوب لبنان''. ويفيد برنامج الأغذية العالمي أنه لم يعد يقوم بأي تدخلات مباشرة في مجال تطوير وتعزيز التعاونيات في إطار أنشطته، ولكنه يواصل العمل مع منظمات محلية ووطنية ودولية كثيرة تشجع العمل الطوعي والاعتماد على الذات من خلال الرابطات المجتمعية.

٧٧ - وما فتئ التحالف التعاوني الدولي يشجع بنشاط تنفيذ القرار ١١٤/٥٦ كجزء لا يتجزأ من أنشطته، ونشر مشروع المبادئ التوجيهية التي ترمي إلى خلق بيئة داعمة لتطوير التعاونيات على أكثر من ٢٣٠ من المنظمات التعاونية الأعضاء في التحالف في ١٠٠ بلد. وفيما يتعلق بمساهمته في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، سيعطي التحالف التعاوني الدولي إشارة الانطلاق لحملة تعاونية عالمية على الفقر في جمعيته العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

٧٨ - كما أن التحالف التعاوني الدولي شارك بنشاط في تنقيح توصية منظمة العمل الدولية رقم ١٢٧ بشأن دور التعاونيات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلدان

النامية (١٩٦٦)، ونشر المعلومات عن التوصية الجديدة رقم ١٩٣ الصادرة عن المنظمة بشأن التعاونيات. ويواصل العمل على جمع ونشر معلومات إحصائية عن التعاونيات تبين أهمية التعاونيات في الاقتصادات الوطنية. وأنشأ التحالف التعاوني الدولي فريقا تشريعيا استشاريا لتقديم المعلومات والمشورة بشأن التشريعات المتعلقة بالتعاونيات. ويشارك التحالف في الوقت الراهن في نشر ملخص للموارد الخاصة بالتعاونيات أعدته لجنة تعزيز التعاونيات والنهوض بها يضم المواد التالية: المبادئ التوجيهية الخاصة بالتشريعات المتعلقة بالتعاونيات؛ ودليل عن ''كيفية إقامة تعاونية''؛ وقاموس للمصطلحات التعاونية.

جيم – اليوم الدولي للتعاونيات

٧٩ – تفيد حكومات عديدة أن اليوم الدولي للتعاونيات يحتفل به في بلدانها سنويا، ولكن لا تشارك جميع الحكومات في الاحتفال باليوم. وتفيد بعض الحكومات ممن لا تحلد اليوم حاليا أنها تنوي البدء في تخليده في عام ٢٠٠٣ أو في موعد لاحق.

٨٠ – وفي كندا، تحلد التعاونيات إنجازات الحركة التعاونية خلال الأسبوع الثالث من تشرين الأول/أكتوبر الذي يصادف اليوم الدولي للاتحادات الائتمانية. ويحظى هذا الأسبوع التعاوني بالاعتراف الرسمي من خلال بيانات عامة في البرلمان الاتحادي وفي المجالس التشريعية لبعض المحافظات. وفي الصين، يختلف موضوع اليوم الدولي من سنة إلى سنة ويهدف في جميع الحالات إلى التعريف بدور وأهمية التعاونيات في الاقتصاد الصيني وفي مساعدة الفئات المحرومة وفي تحسين الأحوال المعيشية للجميع.

٨١ – وتنظم حكومة موريشيوس والاتحاد التعاوني الوطني سلسلة من الأنشطة في اليوم الدولي للتعاونيات، بما في ذلك مسابقة في التصوير ومباراة في كتابة الموضوعات لتلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية لخلق الوعي بالتعاونيات في أوساط الأطفال. وفي بنما، يحتفل باليوم بتنظيم مؤتمرات ومنتديات عن المسائل المتصلة بالتعاونيات ومسيرة يحضرها الآلاف من أعضاء التعاونيات من جميع المناطق. وينتهي الاحتفال باليوم بخطاب يلقيه رئيس الجمهورية أو ممثل للحكومة.

٨٢ – وفي الفلبين، يجري تخليد شهر التعاونيات من ١٥ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر كل سنة. والحدث البارز في التظاهرة هو مؤتمر القمة الوطني للتعاونيات. ويدعى أعضاء أفضل التعاونيات لتبادل الخبرات في مجال تشغيل الأعمال التجارية مع التعاونيات المحلية. وفي أوكرانيا، تقدم وسائط الإعلام الوطنية والإقليمية والمحلية معلومات عن التظاهرات التي يشهدها اليوم الدولي للتعاونيات وعن إنجازات التعاونيات ودورها في تنمية البلد. ويحضر الرئيس ورئيس البرلمان ورئيس الوزراء التظاهرة التي تحلد اليوم الدولي.

٨٣ - وتحتفل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية اليوم الدولي للتعاونيات كل سنة بتنظيم تظاهرات خاصة: ففي عام ٢٠٠١، عُقِدت حلقة نقاش عن ''دور التعاونيات في الحد من الفقر'' في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر لتصادف اليوم الدولي للقضاء على الفقر. وسلطت حلقة النقاش الضوء على الدور الهام الذي يمكن للتعاونيات أن تضطلع به في تحقيق الأهداف المتمثلة في خلق فرص العمل المنتج للجميع والقضاء على الفقر والاندماج الاجتماعي والنهوض بالمرأة. وفي عام ٢٠٠٢، جرى تنظيم حلقة نقاش حول موضوع ''المجتمع والتعاونيات: أمر يهم المجتمع'' لتسليط الضوء على المساهمة الهامة التي تقوم بها التعاونيات بوصفها رابطات ومؤسسات يمكن للمواطنين من خلالها تحسين أحوالهم المعيشية والمساهمة في نفس الوقت في النهوض بمجتمعاتهم ودولهم اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا.

٨٤ - وتفيد منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة أنها تعد بشكل منتظم نشرات خاصة حول أنشطتها لدعم تطوير التعاونيات لإدماجها في المجموعة الصحافية التي يصدرها التحالف التعاوني الدولي سنويا بمناسبة اليوم الدولي للتعاونيات. وبالإضافة إلى ذلك، تشجع المنظمتان شركاءهما الاجتماعيين على المشاركة مع المنظمات التعاونية في تخليد اليوم بغية تعزيز تطوير التعاونيات.

٨٥ - وينظم التحالف التعاوني الدولي تخليدا سنويا لليوم العالمي، ويوزع رسالته الداعية إلى تخليد اليوم إلى جانب مواد أخرى على أكثر من ٠٠٠ ٢ منظمة وفرد. وبالإضافة إلى ذلك، يتم نشر المعلومات عن اليوم الدولي في موقع التحالف على شبكة الإنترنت.

ثالثا - استنتاجات ومقترحات لمواصلة العمل

٨٦ - ثمة أدلة على أن جهودا متواصلة تم بذلها لخلق بيئة داعمة لتطوير التعاونيات في بلدان عديدة. وبُذِلت، على الخصوص، جهود لإصلاح الأنظمة والتشريعات المتعلقة بالتعاونيات في ضوء مشروع المبادئ التوجيهية التي ترمي إلى تهيئة بيئة داعمة لتطوير التعاونيات. وكانت هناك أيضا مبادرات عديدة على جميع الصعد لتعزيز قدرة وكفاءة التعاونيات وهيئاتها الإدارية بغرض تحسين خدمتها لأعضائها وللمجتمعات من خلال التدريب والتعليم وتنمية الموارد البشرية وتبادل الممارسات الجيدة. كما أن التعاون الدولي لتطوير التعاونيات جلي على الصعد الثنائية والمتعددة الأطراف.

٨٧ - ووردت عدة مقترحات مفيدة لمواصلة العمل من أجل تعزيز بيئة داعمة لتطوير التعاونيات في الردود على الاستبيانات. وشكل تحسين التشريعات والتدريب والبحوث والشراكات وتبادل الممارسات الجيدة وتنمية الموارد البشرية مواضيع متكررة وتم، باختصار، اقتراح ما يلي:

(أ) ينبغي تعزيز المراكز الوطنية للتدريب والإعلام في المجال التعاوني. ويتعين تقديم خدمات من قبيل المعلومات والإحالات، والخدمات الاستشارية والتدريب (بما في ذلك تنمية القدرة على تنظيم الأعمال) للتعاونيات في مجموعة متكاملة. وينبغي أيضا تشجيع تطوير المشاريع المشتركة؛

(ب) ينبغي توجيه تركيز أقوى لمسألة إدماج وتعزيز الشبكات التعاونية الوطنية والدولية بغرض تيسير تبادل الأفكار والخبرات والممارسات الجيدة فضلا عن توفير المساعدة التقنية والقانونية والمؤسسية. وعلى الصعيد الإقليمي، يتعين على البلدان تبادل خبراتها من خلال المؤتمرات والحلقات الدراسية و/أو حلقات العمل؛

(ج) يجب على لجنة تعزيز التعاونيات والنهوض بها تنظيم البحوث بشأن النموذج التعاوني بغرض إظهار الحالات التي يعمل فيها بشكل أفضل والتي يمكن أن يُستخدم فيها بطريقة ابتكارية؛ وتطوير وسائل لتبادل أفضل الممارسات والدروس المستخلصة فيما بين الدول. ويتعين على اللجنة أيضا التشديد على الروابط بين التعاونيات والتنمية الاجتماعية وبناء وتيسير الشراكات لا مع المنظمات التعاونية فحسب بل كذلك مع الآخرين الذين لديهم أهداف مماثلة أو يقومون بعمل تكميلي؛

(د) يجب على الأمم المتحدة تقديم مزيد من المساعدة لتنمية الموارد البشرية والمشورة التقنية والتدريب من خلال المؤتمرات وحلقات العمل ودعم التعاون الدولي فيما يتعلق بالتعاونيات. وفي هذا الصدد، اقتُرِح أنه قد يكون من اللازم توفير أموال محددة لإقامة وتطوير التعاونيات في نطاق صناديق وبرامج الأمم المتحدة.

الحواشي

(١) وردت الردود من الاتحاد الروسي، وإسبانيا، وألمانيا، وأوكرانيا، والبرتغال، وبنغلاديش، وبنما، وبوتسوانا، وتركيا، وسانت كيتس ونيفيس، وشيلي، والصين، وعمان، والفلبين، وفنلندا، وقبرص، وقطر، وقيرغيزستان، وكمبوديا، وكندا، وكولومبيا، والكويت، ومالطة، ومالي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموريشيوس.

(٢) وردت الردود من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومكتب العمل الدولي واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وبرنامج الأغذية العالمي والتحالف التعاوني الدولي (مع إسهامات من الاتحاد التعاوني في الهند).

(٣) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة؛ بيجين؛ ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.13)؛ الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.